

دينامية العلاقات البيماغربية : دراسة في الفرص، القضايا والتحديات

The dynamics of inter-Maghreb relations : a study of opportunities, issues and challenges

طارق بوكعباش

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل-الجزائر

tarek.boukabache@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2022/06/15

تاريخ القبول: 2022/03/01

تاريخ الارسال: 2021/09/29

ملخص:

باستخدام المنهج التاريخي المقارن سنحاول فهم جملة المرجعيات التاريخية والسياسية والاقتصادية، ذات البعد الإقليمي والدولي والعالمي التي تحكم التفاعلات المغاربية المغاربية، والتي تتداخل في صناعتها، ظروف ومسببات تاريخية تتعلق بالهوية والثقافة والدين، كانت لها الصبغة الواضحة في جملة من التوافقات والتجاذبات وكذا صراعات وانتكاسات وقضايا، لم تحسم إلى غاية اليوم؛ مثل الحدود، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وقضية الصحراء الغربية، لتضاف إليها تهديدات وتحديات جديدة، تصنع مشهديات متأزمة تزيد حداثتها مع تدخلات إقليمية ودولية، ساهمت في تأجيج هذه الصراعات، بدلا من تخفيض حداثتها، أو تسويتها .

الكلمات المفتاحية : العلاقات البيماغربية، القضايا، المجالات.

Abstract:

By using the comparative historical method, we will try to understand the historical, political and economic references of regional, international and global dimensions related to the Magreb- Magreb interactions, which are interrelated through conditions and causes of history, identity, culture and religion, as they have evidently characterized by compromises and contentions, in addition to conflicts, setbacks and issues which are still unsettled, like borders, terrorism, illegal immigration and Western Sahara issue, added to that, there are new threats and challenges which create tense scenes, exacerbated by regional and international interventions contributing to fuelling these conflicts rather than de-escalating or settling them.

Keywords : inter-Maghreb relations, issues, opportunities.

مقدمة:

تعرف المنطقة المغاربية ديناميات؛ تعاون، واستقرار تارة، واستفزاز وعدم استقرار تارة أخرى، تحركها محددات داخلية وخارجية وتاريخية، فما طبيعة هذه التهديدات والتحديات القديمة الجديدة، وما أهم القضايا المستعصية في منطقة المغرب العربي، وما هي آفاق تسويتها وما الآثار والانعكاسات التي تخلفها على الوضع التنموي والسياسي والاقتصادي للسكان المغاربة، التي لا تزال تطمح لبناء مغرب عربي كبير، وما ماهية المغرب العربي؛ ما هي دول المغرب العربي، وهل هناك مغرب عربي إسلامي كبير؟ ما دور الاستعمار في خلق الانقسامية بين قاطني المنطقة المغربية العربية؟، ما النظرية المفسرة لهذه المنطقة؟، والتساؤل الرئيسي الذي يمكن طرحه في هذا المقام، لماذا العلاقات المغربية المغربية يغلب عليها طابع اللاتعاون والاتحاد، وتزايد بها حدة التهديدات وتعدد؟ .

تقوم الدراسة على فرضية أساسية :

فرضية الدراسة:

سيرورة تاريخية بين الإدارة الاستعمارية والتبعية للمستعمر بعد الاستقلال فكرا ومنهجاً، خلق التباين بين النهج الليبرالي والاشتراكي، وساهم ويساهم في زيادة التصدع السياسي والأمني والثقافي في البيئة المغاربية، مما يزيد في درجة ومستوى التهديدات والقضايا والتحديات، وإنتاج انعكاسات سلبية على المستوى السياسي والاقتصادي، يجعل من المستحيل تحقيق الطموح الشعبي والعجز التنموي في التكامل والتعاون والاتحاد البيمغربي.

بالنسبة للمناهج المستخدمة، فقد استعنا بالمنهج التاريخي، من خلال سرد وذكر بعض الأحداث التاريخية وبعض التراكمات السابقة، وموضعها ضمن نطاقها التاريخي الواقعي، التي كانت لها تأثيرات للوصول إلى معرفة الحاضر، ومن ثم فهم نشأة وتطور التفاعل المغاربي المغاربي وأهم المسارات والمحاولات التكاملية والتعاونية في المنطقة المغربية، وأيضاً تم توظيف أهم مرتكزات المنهج الوصفي، من خلال التطرق لواقع العلاقات المغربية الراهنة والعوامل والمجالات المؤثرة فيه، ودور أهم التصورات في نجاح أو فشل المحاولات التكاملية، كما اعتمدنا على المنهج المقارن لمعرفة كيف ولماذا انتشرت في المنطقة بعض التحديات وكذا التهديدات وأوجه التشابه والاختلاف والتداخل في تعامل كل دولة معها (القضايا)، وتتبع تطور التفاعلات البيمغربية.

ولدراسة الموضوع اعتمدنا الخطة التالية:

أولاً : جنياولوجيا العلاقات المغربية المغربية

ثانياً: العلاقات المغربية المغربية: دراسة في الفرص والتحديات

ثالثاً: الخلاف والنزاع في التفاعل البيمغربي

رابعاً : أحداث الربيع العربي وانعكاساته

أولا : جنياولوجيا العلاقات المغاربية المغربية

1. مفهوم المغرب العربي

يعتبر الموروث التاريخي ذو أهمية وتأثير في العلاقات المغاربية المغربية، وأن أهم ميزة لهذه المنطقة أن لها امتداد جغرافي موحد¹، ولكن بالجهة المقابلة لها خاصية سلبية ذلك أن أكثر ما يطبعها؛ هو الانقسام والتباعد، لذا نستدعي هنا النظرية الانقسامية؛ والتي هي حسب العالمان الأنثربولوجيان البريطانيين: "إدوارد إيفانس" و"رتشارد داورنست غيلز"؛ تفترض وجود مجتمع قبلي مكون من قطاعات قبلية متجانسة في غياب سيطرة الدولة قبل التحكم العسكري.

أيضا علماء الاجتماع الأمريكيين في هذا المقام يعتبرون المعتقدات الدينية التقليدية، والتنوع الطائفي والقبلي والإثني هي المحرك الرئيسي للعلاقات المغاربية المغربية²، فقد اعتبر "كارل براون" في 1985؛ السياق التاريخي للرأي الأمريكي توضح التوجه حيال البلدان المغاربية، وذاك منذ الأربعينيات من القرن الماضي بأنه معتمد أساسا على التنافس الجيوسياسي مع قوى المحور، وعلى الحرب الباردة المستمرة، لذلك تم اعتبار المغرب وتونس " معتدلتين" سائرتين في ركب الحداثة، والجزائر دولة مناضلة، وليبيا دولة معادية ومارقة منذ انقلاب القذافي في سنة 1669 .

1.1. الموروث التاريخي

يتشارك سكان المغرب العربي في وحدة الجنس واللغة والدين والتاريخ المشترك، و لعقود سابقة كانت تعتبر تابعة ولا تزال للأمة الإسلامية، فلقد نشأت فيه عدة دول، منها دولة "الموحدين"، ثم دخول "العثمانيين"، مما شكل مفاهيم سياسية جديدة للمنطقة، فقد ارتبط المغرب بالشرق، وساهم العامل الديني، في انتشار التصوف والزوايا والتضامن السياسي، ففي فترة الاستعمار، كان طموح وحدوي للمغرب العربي بين ثلاث دول هي: تونس، المغرب، الجزائر، ثم انضافت لها ليبيا في 1958 ورسم حضورها في 1964، وفي 1975، وانضمت موريتانيا بعد تسوية خلافاتها مع المغرب، فلقد أطلق المؤرخون العرب لفظ المغرب على المنطقة الواقعة غرب مصر، لكن ظل هذا اللفظ غامضا حتى الدخول العثماني، وخلال العهد الاستعماري صار مصطلح شمال إفريقيا وهو اسم تبنته الدوائر والنخب "الفرانكوفونية" في المغرب العربي، ومنذ ثمانينيات القرن العشرين أطلق لفظ "المغاربية" "في الأوساط الصحفية والسياسية للدلالة على جميع الأقطار، عوض المغرب للدلالة على المغرب الأقصى.

2.1. البنية العضوية للمغرب

بداية كانت فقط الجزائر، وتونس، والمغرب هي الدول المعنية بالمشروع المغاربي مع غياب ليبيا وموريتانيا، وكانت الجزائر وفي إطار دعمها للتحركات التحررية إفريقيا السابقة في اعتبار ليبيا جزء من الاتحاد المغاربي لدعمها الثورة التحريرية، وليبيا من جهة أخرى كانت مهمة بدورها بالبعد المغاربي حيث حضرت المؤتمرات ذات الصلة بالمبادرات الوندوية، منها مؤتمر 1964، لكن من جهة أخرى دول مغاربية مثل موريتانيا عرفت في

سياستها نوع من الانطواء في علاقاتها مع دول المنطقة المستقلة حديثا وذلك إلى غاية 1975، نظرا لخضوعها لاملءات دولة -المغرب-، هذه الأخيرة كانت بها أيضا مطالبات داخلية بالتوحد المغاربي . فمن الناحية التاريخية ساهمت نهاية الحرب العالمية الأولى وثورة الريف المغربي في تأجيج طموحات النخبة السياسية؛ خاصة دعوة الأمير عبد الكريم الخطابي التي طالبت ب : تحرير كامل المغرب العربي، ولقيت تجاوبا شعبيا معها في الجزائر وتونس.

أيضا نضالات الحركات الوطنية داخل كل دول وبين الدول المغاربية وفي المهجر، خاصة تحركات "نجم شمال إفريقيا" منذ عام 1926، والنضالات الجموعية مثل مبادرات جمعية العلماء المسلمين لشمال إفريقيا. أيضا تأسيس مكتب المغرب العربي 1947 في القاهرة، وتأسيس جامعة الدول العربية، ونمو الوعي القومي، وانتقال النشاط السياسي المغاربي إلى القاهرة، كل ذلك شجع على ضرورة إبراز أقطار الشمال الإفريقي، ومن ثم ظهور اتجاهين، الأول فرنسة، و"أمزغة" المغرب العربي، حيث كانت البداية مع أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الجزائر، وظهور "الأزمة البربرية" عام 1949، والانقسام "البورقيبي -اليوسفي" حول مشروع الدولة التونسية، فكانت هوية المغرب العربي تتشكل في عهد الدول المستقلة عبر أبعاد ثلاث: الوطنية، الإسلام العربية.

3.1. دور العامل الثقافي والنخبوي في تشكيل المغرب العربي:

* دور النخب المثقفة و"العصرية الإصلاحية": هي نخبة على علاقة بفرنسا تأثرت بالنمط الأوروبي سياسيا واقتصاديا وحضاريا، وعليه فهي موالية لأوروبا، لكن فيما بعد تأثرت بمبادئ الحرية والعدالة، فتجنبت من جديد لخدمة المشاعر الوطنية، مثلا تونس "الحبيب بورقيبة" والحزب الدستوري الحر عام 1934، في البداية قبل بالإدماج بين الفرنسيين والتونسيين. أما الجزائر في 1927، فكانت نشاطات وأفكار "ابن جلول" و"فرحات عباس" الذين قادوا "حركة سياسية"، تدعو للمساواة السياسية، والمطالبة باستقلال أو حكم ذاتي بالتعاون مع فرنسا، كان لها التأثير الواضح في تشكل التصور الواحد "مغاربيا"³.

أما بالنسبة للمغرب فكانت به، كتلة العمل الماركسي بزعامة "محمد الحسن الوزاني" سنة 1937 ، والمتشبع بالثقافة الفرنسية، والذي دعى إلى تطوير المغرب في إطار الحضارة الفرنسية.

* اتجاه النخب المحافظة الثوري

كان لهذه النخبة الدور في نشر فكرة؛ معاداة الاستعمار وفق مبدأ العروبة والإسلام والاستقلال التام، ففي تونس نجد جناح "صالح بن يونس" في مواجهة "الحبيب بورقيبة"، أما بالجزائر فظهر تيار حركة انتصار الحريات الديمقراطية وقادة جمعية العلماء المسلمين، بينما المغرب، فكان جناح عبد الكريم الخطابي وجناح "علال الفاسي" في حزب الاستقلال، كلهم كنخب نادوا بضرورة الوحدة المغربية العربية ورفض الاستقلال القطري⁴ من جهة ثانية .

* دور الفلكلور والفنون المكتوبة

يعتبر "الشعر الشعبي"، والأقليات والهويات الصغيرة، ومواقف الناس ووجهات نظر العالم تجاه الماضي والحاضر والمستقبل، ذا تأثير بارز في تشكيل الرؤى، لكن صار "الفلكلوريون" العرب مصفون ومقيدون، بل صار هناك فلكلور "مزيف"، من صنع "السلطة" لغسل أدمغة شعوبها والتحكم فيها، والتي يتم بثها عبر وسائل الإعلام الجماهيري، ومن ثم المساهمة وبشكل غير مباشر وضمن صناعة إعلامية، في صنع وصياغة طبيعة وهدف ووسائل العلاقات المغاربية المغربية.

* دور الطلبة والأدباء

ظهر انقسام داخل وبين الفئة "المتقفة"، مباشرة بعد نيل الدول المغربية استقلالها، فهناك طلبة يدافعون عن الهوية واللغة العربية مستقلمي الفكر والتوجه، وطلبة "فرانكوفونيين" و"خاضعين" لاتزال منهم فئة كبيرة تحن لفترة الحكم الاستعماري، وذلك نظرا لدور المستعمر ضمن سياسة فرق تسد التي استمرت بعد الاستقلال، والتفريق بين العرب والبربر، مما ساهم في زيادة الهوة والانقسام لفترة ما بعد الاستقلال، والتفرقة السياسية متواصلة رغم الثقافة والمشارك بينهم، عبر استقطاب الطلبة كمستشرقين ومستغربين لفترة ما بعد الاستقلال وبالتالي الاستمرار في الانقسام.

هذا ويتهم الجنود المجندون في الخدمة الفرنسية باستمراريتهم في تقديم خدمات للمستعمر في فترة الاستقلال، أيضا دور الأدباء، في تفعيل وتنشيط الشعوب واندماجها - جيل الستينيات من القرن الماضي - خاصة عبر كتاباتهم، ورواياتهم وقصصهم، مما ساهم في صناعة تحولات اجتماعية وثقافية.

أيضا مساهمة "الأدب النسوي" في "تموضع" الذات المغربية مثل اسهامات "آسيا جبار"، أو المغربية "فاطمة المرينسي"⁵ ولقد ساهم أيضا نشاط المجتمع المدني في خلال فترة الاستعمار كنشاط نجم شمال إفريقيا سنة 1923 - كجمعية مهنية للدفاع عن العمال المغاربة.

أيضا؛ لجنة تحرير المغرب العربي - بالقاهرة 1947 كمؤتمر هدفه موقف مشترك لتأكيد القضية الوطنية المغربية، وميثاق مع المستعمر عمل على إرجاع الملك محمد الخامس إلى المغرب على حساب الحركات النضالية وتحالف معه للحفاظ على المصالح الفرنسية " ورفض كل فكرة وحدوية مغربية، ومنح الاستقلال لتونس مع ضرورة الحفاظ على المصالح الأساسية، ومقاومة كل فكرة وحدوية فكانت وحدة العمل النضالي، لكن بعد الاستقلال؛ استقلال الجزائر خاصة، لم تكن وحدة المصير، بل بعد سنة 1962 كانت مبادرات ذات منطلقات اقتصادية فقط. بلا اتحاد سياسي.

2. العلاقات المغربية المغربية الراهنة

العلاقات المغربية المغربية هي علاقات تطبعها الثنائيات أي التضاد والتدافع، وتطبعها الخلافات ذات الحدة المنخفضة، أثر فيها التحولات المتوقعة والفجائية وغير المتوقعة، فمؤخرا ومنذ 2011 وظهر ما سمي بـ "الربيع الثوري العربي"، كان له الأثر البالغ في السياسات الداخلية والبيئية المغربية، ومحاولة كل دولة بالمنطقة

وخاصة التنافس المغربي الجزائري في استقطاب أصدقاء وحلفاء وعقد المؤتمرات الإقليمية حول بعض القضايا ومعالجة التحديات والتهديدات.

بالإضافة للطموح الجزائري للعب الدور المحوري والرئيسي والزعيم في المنطقة، على غرار دور مصر الإقليمية في المشرق العربي، وبفضل دبلوماسية الجزائر "الدفاعية" وحتى "الهجومية" دخلت في معاهدات صداقة وضبط الحدود مع مالي، تونس، المغرب، وموريتانيا، أيضا دبلوماسية جزائرية هجومية، والتي كانت في الماضي نجدها قد تراجعت اليوم، ثم عادت من جديد، مع جهود دبلوماسية جزائرية لدفع الاتحاد -المغربي- نحو النجاح، قابله تردد ليبي وإعاقة مغربية، فقد اعتمدت، ودعت الجزائر؛ لأسلوب الوساطة لحل قضية الصحراء الغربية⁶.

ثانيا: العلاقات المغربية المغربية: دراسة في الفرص والتحديات

هناك فرص كثيرة تم تضييعها لبناء الصرح المغربي، وبالمقابل ظهرت العديد من التحديات نتيجة عدم الحسم والتطابق المجالي والتنموي، وأهم هذه المجالات نجد:

1. المجالات السياسية

يعتبر انتشار الإسلام في المغرب العربي والإقبال الطوعي للبربر على الدخول في دين الله، هو الذي أعاد صياغة المنطقة وفق قيم دينية كونية إسلامية شاملة، فتاريخ المرابطين والموحدين في القرن 11 و12 و13م كان له قيمة حضارية وسياسية، عزز روح الانتماء المغربي، والمذهب المالكي قد يكون أحد أهم العوامل التي وحدت شعوب المنطقة وزودتها بنظام مرجعي ساهم في تلاحمها وانسجامها.

بظهور الاستعمار والغزو الفرنسي لهذه المنطقة عاد الانحطاط والعنف، لكن المقاومة والكفاح السياسي حدد الأهداف والرؤى كان نتيجته الاستقلال، أما بعد الاستقلال ظهرت خيارات سياسية وإستراتيجية ومقاربات صنعت الفارق لكن أيضا المأزق "مأزق التخلف"، والتبعية للخارج، والفقر، والفقر، والاستغلال، والبؤس والتعسف. لذلك يمكن القول أنه قد أثرت الخصوصيات المغربية في بناء المقاربات المتعددة وخاصة السياسية، مفاهيم الاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسيادة، تبين فيما بعد أنها قد كانت مجرد مفاهيم دعائية هلامية.

مع دور البيئة الخارجية في زيادة التشرذم وعدم الالتقاء، مثل أدوار فرنسا وأوروبا وعملهم وفق سياسة الإبقاء على حالة الانقسام، ولأنهما رفضتا إقامة نظام ديمقراطي يعكس الطموحات الشعبية، مع محاولات الطمس الأوروبي للهوية العربية الإسلامية، والترويج الأوروبي الإعلامي والسياسي الكولونيالي المجاني للحتمية التاريخية والتبعية للسكان والقابلية للاستعمار، والترويج لفكرة عدم القدرة على الاتحاد والخلق لسكان ودول المنطقة (تحريف تشويه).

وبعد تأسيس المغرب العربي، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات البيمغربية عبر معاهدة لم تحدد مفهومها للمغرب العربي ولا حدوده الجغرافية، بل اكتفت بصفة "العربية" فالمادة السابعة من المعاهدة تنص: "للدول

الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو إلى المجموعة الإفريقية أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول "الأعضاء"، وعليه هناك طغيان لمنطق السيادة وتواضع في الأهداف الاقتصادية جعل معاهدة اتحاد المغرب العربي بعيدة عن مشروع تكامل إقليمي، فكان هناك طغيان للعامل السياسي في إنشاء اتحاد المغرب العربي على الجانب الاقتصادي، ومع أن دورات الاتحاد قد عقدت بصفة عادية مرة كل سنة 1991.1992.1994، لكنها تجمدت بطلب من الرباط إلى غاية 2001 وبعث المغرب موفد أقل ثقلا من وزير الخارجية، خلال المفاوضات واللقاءات التشاورية، مع تسجيل طموح ليبي تونسي لتفعيل نشاط الاتحاد، وكانت المشاركة المغربية في اجتماع الجزائر بمستوى منخفض، تهدف إلى "الضغط" على الجزائر لقبول تسوية ثنائية لا تراعي حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وعليه شهدت العلاقات المغربية تغيرات، فمنذ 1994 نشهد تغير في سياسة المغرب تجاه الاتحاد المغربي، عبر رفض مناقشة قضية الصحراء في كل مناسبة بتفاصيلها، فجمدت عضوية المغرب، ورفض تسلم ليبيا رئاسة الاتحاد زادت وأبانت هشاشة البنية الإقليمية المغربية، وبرز هناك هاجس سياسي، وعجز اقتصادي في مواجهة أوروبا وفي مواكبة عصر التكتلات الإقليمية في العالم، ربما لعدم اهتمام الاتحاد بالبعد الأمني والتركيز على البعد السياسي.

بالإضافة للمعوقات المؤسسية، ونظرا للطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له مما جعله-الاتحاد المغربي- هشا وعرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء، وغياب الرؤية الإستراتيجية والخبرة في مجال التكامل الإقليمي، والتي تكمن في تبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات (المادة السادسة).

كذلك برزت هناك معوقات منهجية، فكل قرارات التكامل جاءت سياسية غلب عليه التسرع والحماس وعدم التريث والتحضير الجيد والجدي لهذا الكيان الإقليمي، وكذلك يلاحظ أن القرار السياسي قد كان عرضة لأهواء الحكام وبورصة التوترات العربية العربية، في حين أن سياسة التكامل هي عبارة عن سيرورة اقتصادية واجتماعية معقدة وطويلة الأمد، ومن ثم هناك إهمال للعوامل الموضوعية والقواسم المشتركة غير كافية، وتبقى الديمقراطية هي القاسم المشترك والمهم، لكن المصالح المشتركة مهمة خاصة منها منطقة التبادل الحر.

2. المجال الاقتصادي

أزمة المديونية الخارجية للجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس نجدها قد كرسّت التبعية والتخلف والتدخلية لقوى خارجية والاستقطاب الدولي، ومن ثم تطبيق تعليمات منظمات دولية تبحث عن المصلحة والربحية والبرالية، فقد أصدر صندوق النقد الدولي تعليمات لإعادة الجدولة والهيكلية لاقتصاديات الدول المغربية، كان له الأثر السلبي أكثر منه إيجابي.

فمن نتائج تدخلاته أنه قد تم رفع نسب البطالة، و"تفجير" شعوب المنطقة، ومضاعفة التبعية للخارج، عبر عمليات إعادة الجدولة المستمرة للديون الخارجية للبلدان المغربية، وكلفتها الغالية (اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا)، والعجز عن دفع الدين، ومن ثم الخضوع لإملاءات المقرضين، وخدمات الديون المرتفعة النتيجة هي عرقلة، وتوقيف التنمية، وإعادة استعمار البلدان المغربية، وتهميش جهود التكامل المغربي.

1.2. من الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصاديات الوطنية

الغالب في الفترة الاستعمارية هو استغلال اقتصادي محكم للشعوب، واستيطان واستحواذ كبير على الأراضي، والرأسمالية الفلاحية الزراعية الاستعمارية، كانت له امتداد على شكل تخلف صناعي ما بعد الاستعمار، فقد كانت فقط صناعات تحويلية غذائية وصناعة للقماش والخزف والجلود وبعض النشاط المنجمي والصفة الأساسية هي التراكم الصناعي.

أما بالنسبة لحجم الاستثمارات وتمويلها، بين العمومية والخاصة فقد بدأت مرتفعة منذ 1951 خاصة الجزائر ومصاريف عمومية باهضة، أما الاتصالات والنقل العمومي منذ الاستعمار كان اهتمام كبير بهذه المجالات بالإضافة إلى استثمارات خاصة، مما عزز تبعية اقتصادية مالية للبلد إزاء فرنسا، مع ملاحظة حرية تنقل للأموال بين الجزائر وفرنسا، مع وجود استثمار فرنسي ودعم خارجي للمشاريع وزيادة القروض الخارجية في تمويل الاستثمارات ذات الطابع الاستعماري، ومن ثم كانت النتيجة تبعية اقتصادية أكبر خاصة منها الجزائرية تجاه فرنسا، في مقابل استثمارات في تونس والمغرب منخفضة بعد الاستقلال مقارنة بالجزائر، وتبعية تجارية، عبر وجود اقتصاديات ملحقة بالاقتصاد الفرنسي خلال الاحتلال وصناعة غذائية تحويلية تابعة للسوق الفرنسية، مع تطوير للبنى التحتية، وسوق استهلاكية تتبع سوق فرنسا (استيراد منتجات صناعية استهلاكية موجهة للأوروبيين والمغاربة الميسورين)، وعجز الميزان التجاري وارتفاع سريع للواردات على حساب الصادرات، واختلال اقتصادي "جهوي" بين (المدن والريف)، مما أدى لتحطيم بنية المجتمع المغربي، وتحطيم البنية والشغل والمداخيل، وتحطيم البنية الريفية والحضرية وإفقار الجماهير.

أما التشغيل وتوزيع المداخيل، في فترة الاستعمار، فهناك فئة "مسلمة" تشتغل في الزراعة، في مقابل فئة "مفرنسة" في الصناعة وعمال خماسين وعاطلين عن العمل، وسكان غير ممتلكين للأراضي ومن يتحكم في الشغل هم أفراد غير مسلمين، أي ثمة سيطرة أوروبية تامة مما جعل الزيادة في مناصب غير زراعية، واستمرت "الأوربة" بعد الاستقلال، مثلا الإدارة اتبعت "سياسة الربع ساعة الأخير"، والترقية الاجتماعية للمسلمين كان عبارة عن فخ، وأيضا زيادة اهتمام الإدارة بالتجارة، ومن ثم زيادة عدد السكان من الناشطين في هذا المجال، نظرا لأن التصدير والاستيراد هو فقط النشاط المربح.

أما الصناعة فهي غير مهتم بها والباقي يتوزع على النشاط النفطي بنسبة 50 بالمائة، هذا بالإضافة إلى التوزيع غير العادل للمداخيل، مع التوظيف في العمل اليدوي ذي التأهيل الضعيف، من خلال سياسة إفقار الفلاحين، ومن خلال مداخيل مرتفعة للإطارات والعكس للفلاحين، أيضا رب الأسرة فقط له مدخول، والآخرين مجرد عالة، مما أدى إلى تفكك بنية المجتمع الجزائري، أما المغرب نفس الحالة، حيث الطبقة، وثروة منحصرة في 37 بالمائة من السكان، والبقية تتقاسم الفتات لكنه أقل حدة مقارنة بالجزائر، أما توزيع الشغل والمداخيل في القطاع الزراعي فنجد، ظروف مواتية للعمل في المغرب أكثر منها في الجزائر، وتباين في مداخيل الأجراء المسلمين (توزيع ظالم غير عادل).

أما بالنسبة لدولة "تونس"، فكان هناك تباين في توزيع المداخل أكثر من "الجزائر"، وزراعيين نشطين لا يستفيدون، أما الجزائر فمنذ 1962، كانت عبارة عن بلد جريح وممزق ومفخخ، ولاجئين ومهاجرين، وانخفاض الثروة الحيوانية، وحرائق، وحدود مغلقة، وحرق للمكتبة زائد شعور وإحباط اقتصادي، مع تسيد ضباط قدامى للجيش الفرنسي الذين دمروا الجزائر، ومسيرين وإطارات فرنسية، واختلالات جهوية في المداخل، ونزوح ريفي، مما أدى للهجرة إلى الخارج.

2.2. التطورات السياسية في تونس

"شخصنة" السلطة وحزب واحد (الحزب الدستوري الجديد)، أي علمنة السياسة الداخلية، بورقيبة رئيس منذ 1957، أعلن ارتباط تونس بالوحدة المغاربية إلى غاية 1987، مع إبعاد الجيش عن الحياة السياسية لكن الأخير، هو الذي أسقطه وأطاح به، مع عملية تونسنة الإدارة من قبل بورقيبة، من خلال انحياز "بورقيبي" كامل للغرب داخليا ومن ثم خارجيا وتقليده له، ومن ثم تهميش التوجه الإسلامي وتصفية جسدية للقادة الإسلاميين، ودخول بورقيبة في صدام مع ما سماه بالامبريالية المصرية التي تواطأت ضد الحكومة المؤقتة الجزائرية، وتم نقل مقر الحكومة المؤقتة من مصر إلى تونس وترأسها بومدين في إطار رؤيته أن سيادة واستقلال تونس من سيادة واستقلال واستقرار الجزائر، وعليه فبلدان المغرب العربي الثلاث لم تستطع النهوض، عبر استغلال وتوظيف وتأطير حماس الجماهير لاسترجاع سيادة الوطن اقتصاديا، بعدما استرجعته سياسيا وبصفة شكلية فقط، وتم الاستمرار في سياسة الأبوية والغرضية والسموعية و"المظهرة *politique de prestige*" وسياسة بوليسية، وعلمنة، وتدجين الإسلام، ورفض أية معارضة وإن كانت تمثيلية.

بالنسبة للنمو الديموغرافي كان سريعا في المغرب، يقابله نمو بطيء اقتصاديا، وتوزيع السكان غير عادل، ونزوح ريفي، وسكان نشطاء في الزراعة في موريتانيا، أما الصناعة، والخدمات فقد انخفضت اليد العاملة الزراعية منذ الاستقلال "80 بالمائة" من اليد العاملة غير زراعية، وأزمة تشغيل مع أزمة اقتصادية عالمية أثرت في انخفاض مداخل النفط والفوسفات، وتزايد الديون والهجرة خاصة تزايد وتيرة الهجرة الجزائرية نحو فرنسا خاصة، وآثارها الاجتماعية، فمن أثر الهجرة اقتصاديا نجد، انتشار ظاهرة السوق الموازية للعملة وتجارة "الشنطة" وأموال خارج الدائرة البنكية، والعنصرية الأوروبية ضد اللاجئين المغاربة في الخارج، واستغلال انتخابي في فرنسا و"المواطنة" من الدرجة الثانية، والتخويف من "الأسلمة"؛ أسلمة أوروبا ونشر فكرة الإسلاموفوبيا (أزمة اللباس والخمار) في الغرب الأوروبي، ومع ارتفاع في نسبة الاعتقالات والاعتقالات ضد المهاجرين المغاربة، هذا خارجيا، أما داخليا فتم تسجيل انخفاض مستوى دخل الفرد المغربي فنجد؛ في المغرب: 2000 دولار سنويا، والجزائر 1800 دولار، وليبيا 4800 دولار، ومن ثم توزيع غير عادل للدخل والثروة، وتطور الاستهلاك والتراكم الأزماتي، وأنظمة مالية ضريبية؛ لا قيم بها، ولا إنسانية، ولا تضامن، يقابله تزايد الحاجيات الاجتماعية، مثل التربية والصحة، والعمل والسكن، مما ولد هشاشة في سياسات التنمية وفشل في الخيارات الإستراتيجية الكبرى للتنمية سواء الليبرالية أو الاشتراكية⁷.

3. المجال الثقافي

الذي شكل المجال الثقافي هو التراث، تراث الحركة الوطنية في شمال إفريقيا، كانت بها برامج وخطابات سياسية على مكونات الهوية العربية الإسلامية للمنطقة، وكانت تميز بين المسلمين وغير المسلمين (الفرنسيين) في مفردات الخطاب السياسي تثبيتا للهوية الثقافية للمنطقة وفصلها روحيا عن الشخصية الفرنسية، لأن فرنسا حاولت طمس مكونات الشخصية الوطنية بمنطقية وإحالية الشخصية الفرنسية.

أيضا كانت مضامين دينية لخطاب الحركة الوطنية حول دوافع تقدير الذات وتحقيق الذات والتضحية بالذات لأجل الوطن في سبيل الله، فارتفع الدافع من المستوى العادي إلى المستوى الملح والحاجة نحو الإلحاح⁸، فالدافع المستلزم للحاجة العادية كان عبارة عن عمليات تفاوض ومساومة وحلول وسطى بين الحركة الوطنية والاستعمار، لكن الدافع لميل والحاجة الملحة لا بديل لها إلا التجسيد والإشباع بعينه، مما ولد حركة واحدة، تقارب، تطابق النظرة، ومن ثم إرادة التكامل الإقليمي الوظيفي، الوحدوي وصلته قد كان في قمة "مؤتمر طنجة" فالتمسك بالإسلام والثقافة العربية في خطاب جماعات الحركة الوطنية المغاربية، يعكس الحاجة الملحة لتحقيق الذات، ونظرية الحاجة الملحة، تشرح لنا ما يحدث والتي من مضامينها، أنها مصطلح مركب واستدراك لنظرية "ابراهيم ماسلو" فالمصطلح يعني عدم الاقتصار على الحاجة فقط بل التأكيد على عنصر الإلحاح.

لذلك نجد مبادرات ملحة ومعاصرة في مجال البحث عن الاتحاد؛ منها، "دار ابن خلدون للأبحاث الاجتماعية والسياسية"، كمؤسسة مغاربية مشتركة تجمع بين الباحثين المغاربة في ميادين الثقافة والسياسة والاقتصاد والاجتماع، وتكون عبارة عن "بيت خبرة"، تبحث قضايا المنطقة، وجامعة حرة، للتعارف والتعاون العلمي بين الشباب الجامعي، وجهاز آخر هو بنك مغربي للمعلومات، يكون قسما ملحقا بالأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، ويقوم بتجميع الرصيد الواجب من الإحصاءات والدراسات القطاعية العامة والخاصة بكل قطر من الأقطار المغاربية، ثم المجموعات الجهوية الكبرى كمادة ضرورية لكل بحث، وذلك للخروج بالبناء المغربي من سبل الارتجال والهشاشة، وإقامته على أرضية التدبر العلمي والتشاور العريض، ولتحسينه من الانتكاس والتعثر.

4. المجال الأمني

يعتبر الأمن هو المجال الرئيسي للسياسة الخارجية وهو الذي يحركها وهدف لها، لذا فالعمل الدبلوماسي الجزائري عبر المؤتمرات والمعاهدات والتحركات نجد أنه قد انطلق ولا يزال من مبادئ منها: أ- مبدأ حسن الجوار، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومبدأ عدم المساس بالحدود (على الدول احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار⁹، لأن إعادة النظر في الحدود سوف يدخل إفريقيا في دوامة الحروب داخل كل دولة نفسها ومع الدول الأخرى، فالحدود والخلافات الترابية، ومطالب الانفصال والمخدرات، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية، تصنع المشهد السياسي والأمني للمنطقة المغاربية¹⁰.

فنزاع الطوارق من مالي والنيجر وصولا للجزائر، وقضية الصحراء الغربية، كلها أحداث وتحديات ألقت بضلالها على الأمن الإقليمي للمنطقة ككل، وأفرزت حالة احتقان وتداعيات سلبية، وزادتها حدة "مشكلة السلاح" و"الجريمة" و"التهريب"، كلها دفعت الجزائر لإعطاء أهمية قصوى لمنطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، فمشكل الطوارق كان أهم تحدي لدول المنطقة، خاصة التنافس الجزائري الليبي في محاولة دعمه أو حصاره والقضاء عليه، خاصة وأن هدف الجزائر مواجهة التهديدات الإرهابية، ولا تزال الجزائر لحد الآن تبدل جهودا دبلوماسية على كافة المستويات، لاحتواء النزاع المتفجر من حين لآخر (عبر الوساطة نظرا لأن الأمن الجزائري ممتد ومرتبطة بصفة كبيرة بأمن الدول في المنطقة الصحراوية ككل منذ 1990، وفرنسا لطالما دأبت سابقا على فكرة فصل الصحراء عن شمال إفريقيا، ومحاولتها وحلفائها "بلقنة" المنطقة للحفاظ على مصالحها في منطقة تعتبرها مجالا حيويا خالصا لها، لبسط نفوذها الطبيعي هناك، ومحاولة توجيه مشكل الطوارق بتوريط أكبر عدد من الدول في محاولة لمنع الاستئثار الجزائري بحلول لمشاكل المنطقة، ثم هناك ليبيا الطرف الإقليمي الذي كان - في عهد النظام السابق برئاسة معمر القذافي - يعتبر الدور الجزائري في تسيير ملف الطوارق تهديدا للدور التاريخي، الذي من المفروض أن تضطلع به الجماهيرية انطلاقا من فكرة التوجه الليبي نحو العمق الإفريقي لبناء "الولايات الإفريقية المتحدة"، والتجربة التاريخية للدور الليبي في المنطقة، تظهر أن هذا الدور كان في أكثر حالاته المعروفة مزعزا للأمن في المنطقة، أكثر من أي شيء آخر اسمه الوحدة، والتي نادى بها العقيد القذافي.

اللعب على ملف الطوارق لم يقتصر على ليبيا فقط من الدول المجاورة، بل يمكن لمح الدور المغربي في المنطقة، انطلاقا من تصريح الملك الراحل الحسن الثاني في هذا الشأن، أنه "إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية في المغرب فلا أرى مانعا من دعم الطوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم، إذن فليس من المستبعد إحياء هذه المقولة في الوقت الراهن، واستعمال ملف الطوارق كورقة ضغط على الجزائر لتقديم تنازلات في قضية الصحراء الغربية وحتى قضية الحدود بين الدولتين، مثلما استعملت منطقة القبائل في الهيئة الأممية في سنة 2021¹¹.

ثالثا: الخلاف والنزاع في التفاعل البيمغربي:

أهم القضايا التي لم يتم الحسم فيها مغاريا نجد:

1. مشكلة اللاجئين

أصبحت الجزائر ممتعة من مواقف السلطات المالية والليبية تجاه المعالجة الأتانية لبعض القضايا التي تتطلب نظرة مشتركة وثنائية، خصوصا في قضية إطلاق سراح الرهائن -سابقا- في صفقات مشبوهة مع الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي، واعتبرت السلطات الجزائرية بأن المفاوضات التي أطلقتها دولة مالي وليبيا مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تتم على حساب الأمن الجزائري، وأن هذه الدول لا تتردد في إلحاق الضرر بالجزائريين.

لذلك ظهرت إشكالات جديدة منها إشكالية اللاجئين، فباعتبار أن اللاجئين يختلف عن المهاجر الذي يترك دولته بحثا عن فرص أفضل، وهم مصدر تهديد، لإمكانية تحويلهم إلى معسكرات لمنابع تجنيد المقاتلين الجدد، ويشكلون تكلفة اقتصادية واجتماعية وأمنية وصحية لدول الملجأ، فلقد اهتمت الجزائر بالاجئي "جبهة البوليساريو" المتواجدين بولاية تندوف.

فالجزائر تبذل جهودا معتبرة بالتعاون مع الأمم المتحدة، للتكفل باللاجئين منها وضع بروتوكول الاتفاق المتعلق بـ" برنامج المساعدة للعودة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، لعائلات ضحايا التصحر المتواجدين في الجزائري، وقد وقع في تمنراست من طرف كل من الجزائر، مالي، النيجر والصندوق العالمي للتنمية الزراعية، ويمكن القول أن الجزائر باعتراف أعلى الهيئات الدولية في الشؤون الإنسانية، وفقت إلى حد كبير في التحكم بأعداد اللاجئين وموجات الهجرة الجماعية الفارين من مخلفات الحروب، أو من التصحر الذي ضرب المنطقة في العقود الأخيرة.

بالإضافة إلى أن شكل الدولة في منطقة الساحل والصحراء كان له انعكاسه على الأمن الإقليمي، إذ هناك متغير عدم السيطرة أو غياب الحكم، والذي يعني عدم قدرة الدولة بإمكانياتها المتوفرة على فرض النظام والقانون في سائر المناطق التابعة لها، وهذا لا يعني خلو هذه المناطق من المؤسسات الحكومية، لكن تكون غائبة ومنفصلة قانونا، ولا تمثل السلطة المركزية بالشكل المطلوب، إذ إن بعض المناطق توفر ملاذا آمنا لعصابات الإجرام المختلفة والجماعات الإرهابية، وحتى حركات التمرد.

أيضا نموذج الدولة الفاشلة¹² في المنطقة الساحلية الصحراوية وإفرازاته الأمنية إقليمية، فلا توجد شرعية، والعجز على مراقبة الإقليم الجغرافي، وفشل في مسار الديمقراطية والانفجار الديموغرافي وانتشار الأمراض، وبروز مناطق مهمشة-مناطق ظل-، مما فتح المجال للإرهاب، والجريمة المنظمة بالتحرك، وتجارة المخدرات، وتجارة السجائر المهربة، وتهريب الأطفال البدو نحو دول الخليج العربي .

2. قضايا الحدود

لقد كانت التوجهات الأولى لبناء الدولة، نحو مفهوم القطرية في المغرب العربي، ودواعيه كانت خلافة صراعية، سياسية، فحتى الخطاب النضالي الجهادي في الفترة الاستعمارية والنضال كان قطري وكل دولة نالت استقلالها بعيدا عن الأخرى، وكل حركة وطنية استرجعت الاستقلال وإعادة البناء كانت على قاعدة "القطرية"، وجميع الأحزاب السياسية التي قادت الحركة الوطنية كانت تؤطر باسم الوطن لا باسم الوحدة، وكان دور السلطات الحماية والاستعمار في ذلك الوقت.

أيضا الاستعمار جعلها حقل تجارب وحطم نخبها وأزاح الزعامات وأنهى جميع الرموز، وعليه أجل مشروع البناء المغاربي، وأبقى على الاستقلال القطري كهدف أول، ومظاهر التوجه إلى القطرية امتدت إلى هيئة الأمم المتحدة، حين دخلت قضية استقلال أقطار المغرب هيئة الأمم المتحدة، تحديدا منذ بداية الخمسينات،

الواقع الذي عكسته الوثائق التاريخية التي تعتبر كوظيفة لتأكيد تحرر واستقلال الدول المغاربية منفردة ، وليس ترسيخ وحدتها.

إن وحدة المغرب العربي كمشروع بناء إقليمي واجه معوقات في فترة ما بعد الاستعمار، فبعد عامين من الاستقلال تونس والمغرب عام 1956 كمشروع ظهر التوجه التكاملي المغربي، من مؤتمر طنجة إلى اتفاقية الرباط في 1963 كلها اتفاقيات لم تتجسد ماديا، واستمرت النزاعات منها على الزعامة وخاصة النزاعات الحدودية، وبات مشروع المغرب الكبير مجرد تعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية، دون تنازل عن سيادتها لأي هيئة اتحادية، فالدولة القطرية تمثل مركز الإدماج والتنمية وإنجاز كل ما خربه الاستعمار، وتأثر مشروع الدولة بطبيعة الهيكل المؤسساتي القائم في كل مجتمع حيث استطاعت العائلة المالكة في المغرب أن تؤكد استمراريته في قيمها السلفية والتراتب الاجتماعي الموروث، والحد من التغيرات الجذرية والمحافظة في عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

في تونس نجد ظهور نظام الحزب الواحد الذي كان دوره بارزا في بناء الدولة ذات الاتحاد الوطني، أما في الجزائر فقد أصبح الجيش المؤسسة المركزية للمجتمع وبجانبه المؤسسات هناك عوامل حاسمة، نذكر منها البنية الطبقية ودرجة التعددية الاجتماعية والقدرة على - التعبئة **mobilization** - طبقة الرأسماليين في القطاع الفلاحي والتجاري، كان لها وزن أكبر في المغرب الأقصى وتونس منه في الجزائر، في مقابل ذلك كانت درجة التعبئة أقوى في الجزائر، ولهذه الأسباب اختار النظام المغربي التوجه الليبرالي، وانطلقت الجزائر في مشروع الصناعات التصنيعية تحت نوع من رأسمالية الدولة.

في هذا الصدد فإن الأسباب التي ساهمت في ترسيخ التوجه القطري هو إخفاق التجارب القومية بالشرق، وطبيعة سلوك النخبة السياسية المغربية الحاكمة التي تتسم بشكل واضح بـ:التشبث بالدولة الوطنية، ذلك أن النخبة السياسية التي قادت حركات التحرر الوطني ضمن الشروط التاريخية والسياسية، محددة لتطوير حركات الاستقلال وسيرورتها في هذه البلدان، واتخاذ وعيها القومي العربي معناه الكامل في الوعي الوطني الخاص، وتم الحسم لصالح الجانب الوطني، وغياب الإرادة السياسية للتوجه المغربي لدى النخب المغربية .

3. قضية الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات البينية

تعتبر قضية انطلقت منذ انسحاب القوات الاسبانية المحتلة من الصحراء الغربية¹³.

1.3. مفهوم المغرب لحق تقرير المصير

تعتبر المغرب نفسها صاحبة المبادرة الأولى لإدراج مشكلة الصحراء في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولذلك فهي لا ترى وجود تناقض بين فلسفة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار بصورة عامة، وفي الصحراء الغربية بصورة خاصة، وبين السياسة التي دعت إليها المملكة المغربية أن إقرارها بحق تقرير المصير للصحراء الغربية لا يعني التخلي عن جزء من أراضيها ، بل هو إصرار على استرداد كل أراضيها .

2.3. مفهوم الجزائر لحق تقرير المصير

استند المفهوم الجزائري لحق تقرير المصير، إلى العديد من قرارات الأمم المتحدة ومنها القرار 1514، الصادر عن الدورة الرقم 15 للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها، والإقرار بحريتهم الكاملة في اختيار وضعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كذلك استند إلى القرار رقم 3229/20 الذي يؤكد ضرورة اتخاذ الخطوات العاجلة، في الأقاليم التي لم تحقق استقلالها، لتحويل السلطة إلى شعوب هذه الأقاليم، بدون شرط أو تحفظ في التعبير، وبكل حرية من دون النظر إلى المعتقد أو الجنس أو اللون، لكي يمكنهم الحصول على الاستقلال التام.

استندت الجزائر إلى أن الصحراء الغربية هي أحد الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي، ومن ثم يتعين على الدولة القائمة بالإدارة، وفقا للفصل 11 من ميثاق الأمم المتحدة، أن تسير بها نحو الاستقلال، من خلال ممارسة سكانها لحق تقرير المصير، على أن تقوم الدولة القائمة بالإدارة، بالتشاور مع الحكومة المغربية والموريتانية وأي طرف آخر، بتقرير الإجراءات لإجراء هذا الاستفتاء، وقد تمكنت الجزائر برؤية وحكم محكمة العدل الدولية في أكتوبر 1975، من حيث عدم ثبوت وجود أي رابطة من روابط السيادة الترابية بين الصحراء الغربية وبين أي؛ من المملكة المغربية أو موريتانيا.

كان الموقف الجزائري معارضا لاتفاق مدريد، ولقد سلمت الجزائر مذكرة للأمم المتحدة، وضحت فيها عدم اعترافها باتفاقية مدريد، وأعلنت أن الإطار الوحيد المقبول، لتصفية الاستعمار، يجب أن يكون تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى أساس مبدأ تقرير المصير.

3.3. مفهوم موريتانيا لحق تقرير المصير

عندما طلب المغرب الاستشارة من محكمة العدل الدولية، ساندت موريتانيا هذا الطلب إلا أنها اعترضت على أسئلة الاستفتاء، فطالبت بأن يشمل حق تقرير المصير سؤالا ثالثا وهو العودة إلى الوطن الموريتاني، ولذلك تم تسليم مذكرة للأمم المتحدة في 20 أوت 1974، أكدت فيها موريتانيا أن الصحراء الخاصة للإدارة الإسبانية هي جزء من الأراضي الموريتانية، وأنها لم تفوض أحدا بالتفاوض نيابة عنها مع الدولة التي تدير الإقليم.

مع صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وقعت اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975، بين المغرب وموريتانيا وإسبانيا وفي 14 أبريل 1976 وقعت اتفاقية ثنائية بين موريتانيا والمغرب لتقسيم الصحراء بينهما، إلا أن تركيز جبهة البوليساريو لعملياتها العسكرية ضد موريتانيا، أدى إلى قيام الحكومة الموريتانية بطلب المساعدة العسكرية من المغرب وفرنسا، وعلى رغم نجاح جبهة البوليساريو في هجماتها وتهديدها للأمن والاستقرار الموريتاني، فإن موريتانيا لم تعدل عن موقفها وتعاونها مع المغرب، ومع تزايد الاضطرابات الداخلية وتعدد الانقلابات العسكرية وقعت اتفاقية الجزائر بين موريتانيا وجبهة البوليساريو في أوت 1979، والتي أكدت إنهاء حالة الحرب بين موريتانيا وجبهة البوليساريو.

4.3. المفهوم الاسباني لحق تقرير المصير

كيفية الحكومة الاسبانية موقفها من مبدأ حق تقرير المصير، مع تطور الأحداث السياسية والمتغيرات التي تطرأ على العلاقات بين دول المغرب العربي، ففي إحدى المراحل أيدت إسبانيا حق تقرير مصير شعب الصحراء، وفي مرحلة أخرى عندما أيدت الأمم المتحدة تطبيق هذا المبدأ، تراجعت إسبانيا بحجة عدم أهلية السكان وعدم رغبة زعماء قبائل الصحراء في عدم التعجل بالتنفيذ، وعندما تعاونت إسبانيا مع الجماعة الصحراوية وضمنت أن مصالحها ستتحقق عبر هذه الجماعة، عملت على بناء تنظيم سياسي صحراوي، بهدف منحه الاستقلال، استنادا إلى إقرار الجماعة الصحراوية عام 1974 للنظام الأساسي، الذي يقضي بإقامة حكم ذاتي، وعندما تقدمت كل من المغرب وموريتانيا بطلب الحصول على الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية.

لقد تراجعت إسبانيا عن فكرة الاستفتاء، على أن تمنح الإقليم حكما ذاتيا، لذلك كان الموقف الاسباني مترددا وكان تمسكها بمبدأ حق تقرير المصير والشروع في بناء دولة صحراوية، من خلال التنظيم السياسي للجماعة الصحراوية، ما هو إلا عوامل كانت تستغلها للحفاظ على مصالحها في الإقليم.

5.3. تأثير القضية الصحراوية على العلاقات المغربية الجزائرية

شهدت العلاقات بين المغرب والجزائر توترا حادا تطلب وساطة عربية خاصة في 2004، فلقد كانت حدة الخلافات بين أطراف النزاع أحد العوامل الأساسية في عدم الوصول لحل مناسب يوافق عليه جميع الأطراف، تركزت الجهود الدبلوماسية المغربية بالانفتاح على الجزائر، وأعلنت إلغاء فرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين من طرف واحد في 2004، إلا أنها أكدت أن لا بديل للحل السياسي لمشكلة الصحراء الغربية في إطار حكم ذاتي موسع تحت السيادة المغربية.

أما الجزائر فقد أبدى شكوكا حول أسباب منح المغرب صفة الحليف من خارج دول حلف شمال الأطلسي، وتزامن ذلك مع المناورات العسكرية الضخمة التي تمت بالمشاركة بين قوات الحلف والقوات المغربية، ولقد زاد الموقف توترا بعد أن وجهت الجزائر في أكتوبر 2004 مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تصف المغرب فيه بأنه بلد محتل، ولذلك لا يجب أن تكون وصية على سكان الصحراء في تقرير مصيره، كذلك أدى اعتراف جنوب إفريقيا بالجمهورية الصحراوية في سبتمبر 2004 إلى تصعيد التوتر بين المغرب والجزائر.

6.3. دوافع ومحددات التصعيد والتوتر بين الجزائر والمغرب: يمكن حصرها فيما يأتي

- تنازع الدولتين على صدارة النظام الإقليمي الفرعي.
- تدمير كل من الدولتين علاقتها مع الأخرى بمنطق الحرب الباردة.
- الشعور الجزائري بالتححرر من الرئاسة الدورية للاتحاد المغاربي لأن في ظله كان "تنازلات" فقط .
- الجزائر تنتظر للمغرب في تحالفاته مع الغرب الهدف هو الاستقواء بالأجنبي على الجزائر.

-الرغبة الجزائرية بعدم التخلي عن مشكلة الصحراء الغربية، سواء باعتبارها ورقة في العلاقات مع المغرب أو أنها استمرار للموقف الجزائري التاريخي المعلن منذ 1975.

7.3. مستقبل العلاقات في ظل "قضية الصحراء الغربية"

نجاح جزائري في الترويج وكسب الدعم للقضية وتراجع مغربي ظاهر للعيان، فبعد بروز ثورات الربيع العربي كانت لها تأثيرات على العلاقات البينية، هناك من يسميها الربيع العربي، ثورة الياسمين في تونس، أحداث تونس 2010، والتسمية الأقرب للأكاديمية هي الحراك الشعبي، هناك من تسميها، تغير، والآخر بثورة¹⁴، والآخر إصلاح، والأقرب هي التغير، فما هو التغير، التغير هو سلسلة أحداث وتراكمات متتالية ينتجها فاعلون، فتحدث تغييرا مفاجئا أو جذريا¹⁵.

8.3. التغير في المنطقة المغاربية

منطق جديد ومغاير لما كانت عليه الدولة آثارة تعدت الخصوصيات وقولبتها في قالب جديد، الفاعلين الرئيسيين في التغير أو الحراك أو الانتفاضة، فالحركة الشبابية هي المحور في التحول، البداية والنهاية في الحراك الشعبي، والانطلاقة كانت من الحالة التونسية التي أعطت الصورة وحالة الثورة ومآلاتها وآثارها وانعكاساتها الآنية والمستقبلية، و *دوافع الثورة في تونس*¹⁶ ، فالتراكمات كانت تاريخية اضطهادية استبدادية تعسفية في الممارسات السلطوية بالإضافة إلى تحطم البنى الوسطية بين الدولة والمجتمع، وزيادة مظاهر الفساد في المجتمع التونسي المتخلف ، اجتماعيا، اقتصاديا، ماليا، أيضا انعكاسات الأزمة المالية العالمية¹⁷ وتداعياتها وتراجع مداخل تونس الاقتصادية وتزايد الأزمات السياسية.

أما بالنسبة للمستوى التقني، فلقد ارتفع دخل المجتمع التونسي وكان هناك انتشار للوعي، مع وجود طبقة وسطى، والتزام الجيش الحياد وعدم التدخل في قمع الاحتجاجات والتزامه الدور الدفاعي الحمائي للمنشآت خاصة خلا بداية الحركة الاحتجاجية في سنة 2011، ودور التقنية وتكنولوجيا الاتصال الحديثة والتواصل الاجتماعي الالكتروني والفضائيات العربية وتناقل الصور وقد كانت النقطة الفاصلة هي، بعد هروب الرئيس التونسي، فظهر نقاش دستوري ومحاولة تكييف المعطيات الجديدة، والتساؤل هل يتم العودة إلى المادة 56 أم الفصل 57 من الدستور ، لكن النقاشات في مجملها تدعو إلى القطيعة مع النظام القديم من خلال عملية "الدسترة" ، وتم تشكيل لجنة خاصة بالإصلاحات الدستورية والسياسية انتهت بانتخاب المجلس التأسيسي، و أسفرت انتخابات المجلس التأسيسي التي جرت في 23 أكتوبر 2011 عن "مشهديات" جديدة وهي: فوز التيار الإسلامي الممثل في حركة النهضة وتراجع الأحزاب اليسارية، وصعود أحزاب صغيرة داخل المجلس التأسيسي وتعايشها، ورئيس الوزراء هو من شكل الحكومة كسلطة تنفيذية ورئيس الجمهورية يختص بالقيادة العليا للقوات المسلحة، وإشهار الحرب وإعلان السلم بعد موافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، وغيرها من الإصلاحات.

أما بالنسبة للجزائر بدأت الأحداث في الجزائر بارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية (خاصة السكر والزيت)، وانطلاق الاحتجاجات الشعبية في جانفي 2011، وتعاملت السلطات معها على أساس بعدها الاقتصادي، لكن الرئيس "بوتفليقة" كاستجابة للتحويلات المحلية، قدم مبادرة الإصلاح الرسمي وإشرافه على مبادرات الحوار بين الرئاسة وممثلي الطبقة السياسية الجزائرية، فتم إقرار مشروع يهدف إلى إطلاق الحريات الديمقراطية، وإلغاء الحكومة قانون حالة الطوارئ في البلاد وتعويضه بقانون مكافحة الإرهاب، وإتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين، وإلغاء كل مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، مع إقرار قانون الأحزاب السياسية، وفتح الباب لاعتماد أحزاب سياسية جديدة.

ومن ثم إقامة تغيير قائم على فكرة العدالة التوزيعية والمشاركة الفعالة في محاولة إرساء دولة الحق والقانون، وبالنسبة لليبيا: أثر الولاء القبلي على الفعل السياسي والاجتماعي فأخذ الحراك السياسي الطابع "الجهوي" و"العروشي" ومن ثم ظهر تعدد في الولاءات، وإقامة ولاءات ذات طابع مناطقي وجماعي، مع غياب إطار تنظيمي مستقل يؤطر العمل السياسي ويفسح المجال للفعل التفاوضي السلمي والايجابي.

رابعا : أحداث الربيع العربي وانعكاساته

أثر الربيع العربي على العلاقات البينية في المغرب العربي¹⁸

1. الوضع المغربي الثوري

كانت هناك تغيرات تكاد تكون راديكالية في المناهج والرؤى والسياسات وغير تقليدية، سواء في القاعدة أو في القمة، بداية مع الحملة المغاربية التي قام بها الرئيس التونسي إلى مختلف أقطار المغرب العربي فيفري 2012، وحثه زعماء هذه الأقطار على إحياء مشروع المغرب العربي، ومحاولته تنظيم قمة "مغاربية" في تونس.. وغيرها، وتأكيد المسؤولين في المملكة المغربية على حرصهم على اتحاد المغرب العربي، وأنه يبقى على رأس أولوياتهم، حينما عرض عليهم الانخراط ضمن مجلس التعاون الخليجي، رغم هذا وذاك فمؤشر عودة العلاقات الثنائية قد عاد مؤخرا إلى مؤشرات الدنيا، خاصة علاقة الجزائر بجيرانها خاصة المغرب حيث يغلب على العلاقة الجفاء والفتور، وهناك فرصة أن أصحاب القرار في الجزائر لهم صلات وطيدة مع القوى المعارضة في تونس، وأن أصحاب القرار في الجزائر كانوا قد فظّلوا التعامل مع رئيس الجمهورية منصف المرزوقي ضمن التحالف الحاكم في تونس رغم التوترات التي حصلت معه.

لقد كان هناك ربيع ثوري لا يحمل إجراءات ثورية كاملة، فتونس فيها أزمات مالية، واضطرابات سياسية أمنية، وليبيا لا تتوفر على قيادة سياسية مستقرة وإنما أبعاد قبلية وضعف في المؤسسات¹⁹، لكن تونس مهما اشتدت فيها الأزمة فثمة قدر لا بأس به من النضج السياسي لدى الطبقة السياسية وحضور مقبول لثقافة الدولة ومؤسساتها، مع عدم حدوث أي تغيير في الجزائر وعدم تأثرها برياح الربيع العربي رغم أهميته في الفضاء المغربي، بسبب استراتيجيات الأفعال الذكية والمنهجية التي اتبعها النظام الجزائري.

الوضع الخاص للمغرب ومشاريع إصلاحية منذ 2011 من طرف الملك، وتعديل الدستور الذي أقر في استفتاء جويلية 2011. التي نظمت على إثره انتخابات تشريعية فاز فيها الإسلاميون وشكلوا حكومتهم الائتلافية، وفي الأخير عدم امتلاكه حزب العدالة والتنمية الحاكم النفوذ الكافي والإمكانيات التمويلية اللازمة والتجربة المطلوبة بما يجعله يقدر على تغيير الأوضاع كما يتمناها المغاربة ولا على تحويل السياسات الخارجية في اتجاه المغرب العربي أو غيره.

أما موريتانيا فبلد فقير أكثر من 80 بالمائة من سكانه يعيشون حالة فقر مدقع وما يقارب 40 بالمائة أسبابه في؛ بطالة دائمة، فساد، غياب خدمات، تسلط العسكر وأصحاب المال والنفوذ، تمييز عرقي، جهوي، وقبله، والتجارب الانقلابية الفاشلة، تجعل أغلب الموريتانيين في حالة انتظار لتصحيح المسار من داخل السلطة، وعليه فالوضع الداخلي في موريتانيا لا يسمح بحصول تطور في علاقة هذا البلد بالدول المغاربة الأخرى، كما أن هذه الدول ذاتها لا تظهر اهتماما بموريتانيا.

2. مستقبل العلاقات المغربية المغربية

الوعي بالبعد الأمني ومخاطر التدخل الأجنبي على الجماهير، واستغلال أجواء الحرية بالضغط على الحكام، لفتح مجال التقارب بينها باستغلال وسائل الاتصال الجديد، فبالنسبة الجزائر هناك إمكانية بروز طبقة جديدة أكثر عقلانية وبداية تراجع الطبقة القديمة من الحكام المتسببين في الوضع الراهن بسبب المرض والوفاة والسن، هذا الشعور حاضر لدى وجدان الشعوب إلى أن يمن الله على المنطقة بساسة وحكام يستجيبون لهذا المطلب ويحققون الحلم، ومحاولة لإيجاد مكان خارج دائرة الصراع بين القطبين سابقا والأحادية القطبية حاليا²⁰، ومن ثم فالعلاقات هي علاقات تعاون أكثر منها تنافس بين أوروبا وأمريكا.

وأما الفاعل الخارجي المؤثر فهي فرنسا وتأثيراتها وتدخلاتها في العلاقات المغربية المغربية، فتقليديا تعتبر فرنسا نفسها أنها صاحبة الموقع الأفضل في التعامل السياسي والاقتصادي والثقافي مع دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)، بسبب ماضي الانتداب والاستعمار والوصاية على هذه المساحة الجغرافية، إلا أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة دخلت على خط التنافس، وأخذت بمزاحمة الشركات الفرنسية والضغط عليها وعلى الحكومات لقطع على الصفقات والاتفاقيات، وخصوصا مؤسسات الطاقة والتصنيع الحربي، وأصبحت منطقة المغرب العربي منطقة تنافس دولية عجزت أقطارها عن مواجهة التحديات الداخلية والتحديات الخارجية التي تهدد سيادتها وأمنها، ومادام التنافس طبيعة في الإنسان ، انتقل للدول وصولا لفترة الحرب الباردة وما بعدها، بغرض تحقيق المصالح في كافة المجالات والبحث عن مناطق نفوذ والملاحظ هو رجحان الكفة الأمريكية، فباتت كل مناطق النفوذ التقليدية لحلفائها مصدرا لأطماعها، وبذلك برز للسطح التنافس على المنطقة المغربية، وزاد الاهتمام بهذه المنطقة بعد 2001، في إطار الحرب على الإرهاب ومكافحة "القاعدة" ثم "داعش" المنتشرة في بلاد المغرب العربي.

3. أثر المتغيرات الاقتصادية العالمية على العلاقات البينية

في ظل اتجاه "الكوننة" أي كونية الاقتصاد العالمي "العولمة الاقتصادية" وقيام منظمة التجارة العالمية صنع تحديات كبيرة للبلدان المغاربية نجد منها:

أثر العولمة الاقتصادية في محاولات التكامل المغاربي، باعتباره العولمة الاقتصادية هي جعل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكا، من خلال إدماج الأسواق المالية في حقول التجارة والاستثمار المباشر وانتقال رؤوس الأموال واليد العاملة والتكنولوجيا، ضمن رأسمالية حرة، واختراق الحدود عبر فواعل اقتصادية، منها الشركات متعددة الجنسيات المحنكة والمؤثرة في سيادة الدول وتهديدها للدول المضيفة وتهديدها بإغلاق فروعها. بالإضافة إلى الشركات المالية العابرة للقارات كالمصارف، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد، سوف تتدخل في السياسات الاقتصادية للدول المضيفة وعند عدم رضاها عن تلك السياسات تقوم بسحب استثماراتها، مما قد يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملات المحلية وإلى كوارث في السوق المالية، وعليه فالآثار هي: سلب السيادة لهذه الدول على اقتصادها الوطني، ومن ثم فخير الاستسلام والحمية، حتمية الانخراط في العولمة يتطلب ويصنع جهدا وتحديات والخيار هو التكتل واستقطاب بلدان عربية إلى الإقليم التكاملي.

4. أثر قيام منظمة التجارة العالمية في مستقبل العلاقات والتكامل

ليبيا خارج المنظمة والدول الباقية منخرطة وتتمتع بصفة مراقب تمهيدا للانضمام، فإذا لم تتخبط لن تؤثر أو تتأثر بسلبياتها، ولكن من جهة لن تستفيد من إيجابياتها (خفض التعريفات الجمركية) فمن مزاياها نجد: خفض الضرائب الجمركية تحرير الاستثمار لنقل التكنولوجيا، ومكافحة الإغراق، والدعم ومواجهة تخفيضات السعر المبالغ من قبل الدول الآسيوية خاصة استفادتها من خفض التعريفات الجمركية في الأسواق العالمية مثل المعادن والكيماويات وقطاع الأسماك، لكن قطاع الملابس والمنسوجات سوف يرتبك ويتعرقل خاصة في صادراته إلى أوروبا، فتفضيلات أوروبا الخاصة (الإعفاء الجمركي، سوف يقلل القدرة والتنافسية للمنتجات الآسيوية على حساب المنتجات المغاربية .

الخاتمة

أهم النتائج المتوصل إليها:

- السمة الأساسية للمنطقة المغاربية هي زيادة الظاهرة الانقسامية، وحتى الانعزالية والانشطارية بدل عقد التفاهات والتقاربات السياسية والاقتصادية، التي ما فتئت أن انطفت شكوتها بمجرد محاولات إطلاقها في مرحلة ما بعد استقلال الدول المغاربية عن الاستعمار.
- يبقى أن الطائفية، والقبلية، والجهوية، والاثنية، هي المتحرك الأساسي في ماضي وحاضر ومستقبل العلاقات البيمغربية.

- تشتت الخيارات الإستراتيجية، خاصة منها الاقتصادية بين دول المنطقة المغاربية، بين الاشتراكية والرأسمالية، والمختلطة، جعل من الصعوبة بمكان إيجاد نقطة تشاركية، تجعل القدرة على تحريك التعاون والتحالف والتكامل المغاربي.
- يتشارك سكان المغرب العربي في جملة العوامل التاريخية المهمة، التي يمكن اعتبارها القاعدة الأساسية لأي تفاعلات تكاملية حاضرا ومستقبلا؛ منها وحدة الجنس واللغة، والدين، والتاريخ، وهي عوامل أساسية لأي محاولة تكاملية.
- لكن حالة التنشيط كانت المرحلة الفاصلة مباشرة بعد نيل الاستقلال الذي كان لكل دولة على حدة، مما خلق نوعا من التباعد، وصل حد التطاحن والاختلاف لدى النخب السياسية الحاكمة ذات الارتباطات العالمية وبالقوى الاستعمارية السابقة، مما جعل تشتت الخيارات الإستراتيجية والسياسية لهذه الدول .
- رغم وحدة الانتماء -الأمازيغ-البربر-العروبي-الروحي المالكي الإسلامي، إلا أن ذلك لم يشفع في توحيد الاهتمام السياسي والطيف السياسي، الذي يبقى أهم عقبة بين الملكية والجمهورية، والانقلابات العسكرية في المنطقة -ليبيا وموريتانيا-، مع تكالب وتدخّل دول الاتحاد الأوروبي لأغراض منها تكريس التبعية والتخلف، ورفض دول الاتحاد الأوروبي لأن تتحد الدول المغاربية لطمس العوربة والأسلمة، وتوقيف العمل المغاربي المشترك والطموح.
- طموح تأسيس اتحاد المغرب العربي، تحول من مشروع تكامل إقليمي إلى وهم حقيقي وهشاشة في الطرح والبنية والتصور والوسائل المستخدمة.
- بروز معوقات منهجية بالإضافة إلى السياسية، باستخراج كل فترة قرارات سياسية مرتجلة، متسرعة ، غير محضر لها وغير منسق حولها، وتحكم أهواء الحكام، وارتفاع في بورصة التوترات العربية العربية، التماثلية واللاتماثلية.
- رغم محاولات التحول الديمقراطي -والديمقراطية-كقاسم مشترك إلا أن ذلك لم يحرك الركود.
- الركود الاقتصادي والتبعية والتخلف الزراعي والصناعي وفي مختلف المجالات، كرس أكثر التبعية للقوى العالمية واستقطاباتهم، والخضوع لضغوط المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية النافذة، التي زادت من حدة الانقسام بدل التفاهم وتفقير الشعوب، ومضاعفة التبعية للخارج، بإغراق الدول المغاربية أكثر في أزمات اقتصادية خاصة منها المديونية وخدمات الديون، ومن ثم عرقلة التنمية وإعادة استعمار البلدان المغاربية، وبقائها مجرد سوق للمنتجات الغربية الأوروبية بالأساس.
- التحولات الاقتصادية في المنطقة المغاربية، كرسها تدخلات فرنسا فيها ومن ثم تحطيم البنية الاقتصادية لهذه الدول ،وانتشار البطالة وتراجع المداخل سواء للفرد أو الدولة "الوطنية".

- استمرار الأوربة والفرنسة للإدارة وتوريث هذه الأخيرة في شؤون خارجة عن نطاقها، مما خلق "إدارة تجارية"، واهتمام الإدارة بالتجارة كنشاط مربح وكنتيجة تاريخية، وتراجع الاهتمام بالصناعة، كان له الانعكاس السلبي الكبير على اقتصادات الدول المغاربية.
- تسيد فئة مسيرة "مفرنسة" من قدامى الجيش الفرنسي سواء سياسيا وإداريا، كرس الانحراف الاقتصادي، ومن ثم فقدان مشروع المجتمع المغاربي، وتعطيل التنمية.
- "شخصنة" السلطة في تونس والجزائر وعلمنتها، وتهميش الخيارات الهوياتية والإسلامية وغيرها رغم تجدرها، لا يزال مستمرا لليوم يكرس الانسلاخ والتبعية.
- نمو ديمغرافي كبير، قابله بطئ تنموي ملحوظ سواء زراعيا، صناعيا، سياسيا، سياحيا،..مما ولد هشاشة في سياسات التنمية وفشل في الخيارات الإستراتيجية الكبرى .
- بالنسبة للثقافة والتراث، فلقد نجحت فرنسا في فترة الاستعمار طمس ملامح الشخصية المغاربية، وإحلالها لشخصية غربية دخيلة، رغم محاولات الحركات الوطنية لكل دولة مغاربية الخروج من البوتقة الفرنسية، وإحلالها في ذلك بعد الاستقلال كمحاولة لبناء هوية مغاربية مشتركة، إلا أن المتوفر يبقى التقليد، التبعية، الفرانكوفونية، التخلف بأشكاله خاصة التكنولوجي.
- أما أمنيا فهو المجال المستباح أكثر من أي وقت مضى، بحيث تم استبدال شعار ومبدأ حسن الجوار إلى فعل وتطبيق لسوء الجوار، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية إلى الإستقواء بالخارج بالغرب أساسا، ومحاولة بعض دول المنطقة تقديم خدمات مجانية وحمائية و"دركية" للقوى الكبرى خاصة الاتحاد الأوروبي كواقي صدمات، وحام للحدود في الخاصرة الجنوبية؛ من تدفق المهاجرين واللاجئين، أي تأدية مهام "شرطية" لقوى غربية، واستبعاد تنسيق أو تفاهم إقليمي لبناء صرح مغاربي.
- مبدأ تقرير المصير يبقى أكبر مبدأ متمسك به من قبل الدول الديمقراطية الشعبية، والتي ترفضه ومستنقر لها من قبل الملكية الدستورية أو التي تدعي بأنها كذلك -دستورية-.
- لكل دولة من دول المنطقة مفهوم لحق تقرير المصير منها موريتانيا وحتى تدخلية اسبانيا؛ أطالت من عمر قضية الصحراء الغربية ، وعدم الحسم تجاهها ، مما أثر على العلاقات الجزائرية المغربية وحتى المغاربية المغربية، وزيادة التصعيد وحتى فك الارتباط أو أي تقارب أو محاولة لتعاون، ومن ثم تراجع فكرة قيام اتحاد مغاربي .
- يبقى أن مستقبل المنطقة محكومة بقضية الصحراء الغربية وتسويتها، وكذلك بروز بعض التحديات الجديدة مثل الحراك والربيع العربي، والمطالبات بالتغيير والتطوير، سيكون له الأثر البالغ في واقع ومستقبل العلاقات المغربية، وتكريس فكرة التنافس والتجاذب بدل التفاهم والتعاون والتوافق، وتراجع فكرة التكامل المغاربي.

التوصيات:

لمواجهة الخطر والتهديد؛ التفكك والانقسام للكيان الإقليمي وللمنجز السياسي من الاستقرار والتعاون، فإن هناك حملة أو العديد من الحملات العربية والغربية، ذات المقاربات المختلفة منها ما تعلق بالأمن ومنها ما تعلق بالاقتصاد والتنمية، ومنها الخشن العسكري، ومنها المرن والسياسي، إن إشكالية توفير الأمن بأنواعه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، يجب أن يكون ضمن مسارات تعاونية قارية مثل الإتحاد الإفريقي والتواجد الفعال عبر مبادرات الدول الإفريقية مثل مبادرة "النيباد"، وتوطيد معالم الحكم الراشد داخليا مثل الشفافية والمساءلة والحوكمة، والحفاظ على الحقوق الفردية والجماعية بلا تمييز.

الهوامش

- ¹ عبد الحميد براهيم، المغرب في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996، ص 27-50.
- ² محمد حجاج، الأطروحة الانقسامية بين الارث الخلدوني والسوسيولوجيا الوضعية، موقع أنترنث، بتاريخ 12-11-2021. www.aranthropos.com
- ³ هشام صاغور، دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية -الواقع والرهانات-، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 9-20.
- ⁴ عبد الحميد براهيم، مرجع سابق، ص 77 فمافوق.
- ⁵ نفس المرجع، ص 69-72.
- ⁶ اسماعيل معارف، الوضع الاقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية، منشورات anep - أناب، الجزائر، 2009، ص 300-305.
- ⁷ عبد الحميد براهيم، مرجع سابق، ص 87-119.
- ⁸ عامر مصباح، تكامل المغرب العربي-الأبعاد والمقاربات-، دار الكتاب الحديث، الجزائر، القاهرة، الكويت، 2010، ص 270-278.
- ⁹ ظريف شاكور، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية-التحديات والرهانات، اشراف بن عنتر عبد النور، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2008-2010، جامعة باتنة، كلية الحقوق، شعبة العلاقات الدولية، ص 39.
- ¹⁰ صالح الشادي، مشكلات عربية: رؤية عامة، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010، ص 9-75.
- ¹¹ ظريف شاكور، مرجع سابق، ص 41-50. للمزيد حول الموقف الجزائري من النزاعات التقليدية في المنطقة الساحلية الصحراوية : نموذج نزاع الطوارق، أنظر ظريف شاكور، نفس المرجع، ولمعرفة المدخل النظري والتفسير العقلاني للظاهرة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء أنظر : Jean-Paul Azem, "looting and conflict between ethnoregional Groups : lessons for state formation in Africa », Journal of Conflict Resolution, 2002p133. Syed Mansoob Murshed, «The conflict-growth nexus and the poverty of nation », economic social affairs, DESA Working Paper No.43, June 2007, p07
- ¹² بن عائشة محمد الأمين، جامعة الجزائر، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي، موقع أنترنث: بتاريخ 11/11/2021 www.democratic.de/?p=8205

¹³ لمعرفة أهم الأحداث وجنيالوجيا التاريخ حول قضية الصحراء الغربية، أنظر، أبرز أحداث قضية الصحراء الغربية، وثائق وأحداث مغرب، موقع أنترنث، بتاريخ 2021/12/08.

www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/11/3

¹⁴ أفضل تعريف للثورة والمصطلحات القريبة منها أنظر:

moqatel.com/openshare/behoth/mnfsia15/aithawra/secod.doc-cvt.rtm

¹⁵ حول مفهوم التغيير والتغيير السياسي والتحديث السياسي أنظر، ب.ك، قراءات نظرية، التغيير السياسي-المفهوم والأبعاد، تم النشر ب. 2016/04/10، موقع أنترنث، بتاريخ 2021/12/12 eipss-eg.org

¹⁶ العربي صديقي، السخط العالمي: زلزال استراتيجي يضرب أركان العالم، مجلة السياسة الدولية، عدد 187، القاهرة، جانفي 2012، مجلد 47.

¹⁷ هناء عبيد، من الحرمان إلى التوقعات: الاقتصاد السياسي لـ"التحولات الثورية" في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد 187، يناير 2012/مجلد 47.

¹⁸ التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، موقع أنترنث، بتاريخ 2021/12/12 :

knozledg 4 qll.co/te;p/files/obcbode-f197-40do-q885-87qe319825ec.pdf .

¹⁹ خالد حنفي، الجوار القلق، تأثير الثورة في علاقات ليبيا الاقليمية، مجلة السياسة الدولية عدد 188، القاهرة، أبريل 2012، مجلد 47، ص116.

²⁰ محمد البيلي العلمي، الاقليمية المعيارية: العلاقات المتوسطية على ضوء الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 191، يناير 2013، مجلد 48، ص38-43.